دروس في مقياس الجغرافيا الاقتصادية

د. حمدي باشا نادية قسم العلوم التجارية

السنة الثالثة: تجارة دولية

مقدمة:

تهدف الجغرافيا الاقتصادية لدراسة ما يدور على سطح الأرض من نشاطات وتفاعلات بشرية وطبيعية، كنتيجة لتعدد حاجات الإنسان، ونتيجة لانقسام العالم إلى كتل وأحلاف تحاول كل كتلة إشباع معظم حاجياتها من مواردها المحلية. فالجغرافيا الاقتصادية تتناول الموضوع الاقتصادي من زاوية توزيع أشكال النشاط الاقتصادي وترتيبه المكاني على سطح الأرض، وما يتداخل في ذلك التوزيع المكاني من تأثيرات نابعة عن جغرافية الأرض والناس؛ قد تصل إلى درجة التحكم في أشكال الإنتاج والاستهلاك لفترات زمنية مختلفة. فهي بذلك تركز على دراسة وحصر موارد الثروة الطبيعية والبشرية، وتوزيعها، وتوضيح كيفية الاستفادة منها في ميادين الإنتاج الزراعي والتعديني والصناعي والتجاري، وما تتعرض له هذه الموارد في كل ميدان من مؤثرات ترجع إلى العوامل الطبيعية أو البشرية التي قد تختلف من منطقة لأخرى في العالم.

المحور الاول: مدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية

1. تعريف الجغرافيا الاقتصادية

تعتبر الجغرافيا الاقتصادية نقطة التقاء بين كل من علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا، وذلك لتركيزها على دراسة توزيع الموارد والثروة والإنتاج، والمناطق الاقتصادية وعملية التبادل التجاري.

فعرف E. B. Shaw الجغرافيا الاقتصادية على انها: " الدراسة التي تبحث في مجهودات الإنسان والمشاكل التي تواجهه في كفاحه للعيش؛ فهي تهتم بدراسة الصناعات العالمية، والموارد الأساسية والإنتاج والنقل، وتوزيع الموارد والصناعات والمحاصيل".

وعرفها جونز وداركنفالد على النحو التالي: " تشتمل الجغرافيا الاقتصادية على دراسة للصيد البري وصيد الأسماك والرعي والحرف والصناعات المرتبطة بالغابات والزراعة والتعدين والصناعة والنقل والتجارة".

واعتبر هاسنجر أن: " الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي، وهدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم اقتصادية، ودراسة أشكال ومميزات هذه الاقاليم". حيث عرف ماكرتي الأقاليم الاقتصادية على أنها: "مناطق جغرافية تتفق فيما بينها على أنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي"، ويقسم مراحل التقدم الاقتصادي إلى: مرحلة الصيد والجمع والالتقاط، ومرحلة استخراج المعادن، ومرحلة الرعي، ومرحلة الزراعة، ومرحلة الصناعة ومرحلة التجارة والخدمات.

كما عرف جوتز الجغرافيا الاقتصادية على أنها: " دراسة علمية أكاديمية اهتمت بإبراز أثر البيئة على انتاج السلع و الربط بين الحرف المختلفة والبيئة الطبيعية، والعلاقة المتبادلة بينهما".

وعرفها ألكسندر Alexander بأنها: "العلم الذي يدرس اختلافات سطح الأرض وأثر ذلك في النشاط البشري و علاقته بالإنتاج و التبادل و الاستهلاك."

نلاحظ انه لا يوجد تعريف موحد ومطلق للجغرافيا الاقتصادية، الا انه يمكن تقديمها على أنها فرع من فروع الجغرافيا، الذي يدرس التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية وهذا بالنظر لعاملين اساسين هما: أهمية الموارد الطبيعية والعامل الديموغرافي. فالجغرافيا الاقتصادية تهتم بإبراز أثر الظروف الجغرافية –الطبيعية والبشرية– في مظاهر النشاط الاقتصادي، والأسس والقواعد التي تتحكم في الإنتاج الاقتصادي لموارد الثروة. كما تسعى الجغرافيا الاقتصادية لمحاولة شرح أسباب تميز أو تقدم مناطق معينة من العالم بالإنتاج والصادرات، ولماذا تختص مناطق أخرى بالاستيراد.

2. موضوع واقسام الجغرافيا الاقتصادية

يتعلق موضوع الجغرافية الاقتصادية بتنظيم وتحليل المعلومات المتعلقة بالنقاط التالية:

أ- استخدام الإنسان لمصادر الثروة الطبيعية : المعادن والتربة والمياه؛

ب- إنتاج السلع في كافة أشكالها :الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية، الأغذية، السلع المصنعة؛

ت- عمليات النقل المختلفة للسلع المنتجة إلى أسواق الاستهلاك؛

ث- الخدمات والتجارة – أو النشاط الثالث – كجزء هام من النشاط الاقتصادي المعاصر، وعامل مؤثر في الإنتاج وأنماط الاستهلاك.

كما يتفق المختصين بشؤون الجغرافيا الاقتصادية على أنها تغطي الميادين التالية:

- الزراعة والغابات وصيد الأسماك؛
- التعدين والصناعة وإنتاج الطاقة؛
- الخدمات بما في ذلك النقل والتجارة.

بينما ينقسم موضوع الجغرافية الاقتصادية الى ثلاثة اقسام رئيسية هي:

- الإنتاج؛
- التجارة؛
- الاستهلاك.

وتعتبر دراسة الإنتاج القسم الرئيسي في دراسة الجغرافيا الاقتصادية، وذلك راجع إلى أن دراسة إنتاج الخامات واستهلاكها في صورتها الطبيعية أو تحويلها تحويلا بسيطا أو تحويلا مركبا، يكون في الواقع مرتبطا بعدد من الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية. وتعد عمليات التجارة والتبادل التجاري وعمليات النقل والاستهلاك من بين الشروط والظروف البشرية التي تساعد على الإنتاج المتزايد أو المتناقص تبعًا للاستهلاك وظروف النقل والعلاقات التجارية بين الوحدات السياسية العالمية.

اولا- الإنتاج: يشمل استخلاص وإنتاج وتصنيع الخامات الحيوية والمعدنية بكافة أنواعها، وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة انواع من الانتاج هي:

⇐ الإنتاج الأولي Primary Production: ويشتمل على الحصول على الانتاج الطبيعي، سواء الذي تدخل الإنسان في نموه أو الذي ينمو دون تدخل الإنسان. ومن أهم موضوعات الإنتاج الأولي :الصيد وإنتاج الغابات والتعدين والزراعة.

⇐ الإنتاج الثنائي Secondary Production: ويشتمل على جميع أشكال المنتجات الصناعية المعدنية والزراعية، وصناعات الأخشاب والأسماك. وفي هذا المجال نجد أن قيمة السلعة تتزايد نتيجة لعمليات التصنيع.

⇐ الإنتاج الثلاثي Tertiary Production: ويشمل ما نسميه بالقطاع الثالث او قطاع الخدمات، بما في ذلك الصيانة والإصلاح والأعمال البنكية والائتمانية والتعليم والصحة والسياحة ... إلخ.

ثانيا- النقل والتبادل التجاري: يشتمل على النقل الخاص بالبضائع والأشخاص، ويؤدي هذا إلى تغير مكان السلعة وبالتالي إلى زيادة سعرها. اما التبادل فيتعلق بانتقال ملكية السلعة من يد المنتج إلى يد التاجر ثم إلى يد المستهلك، ويؤدي تبدل الملكية إلى زيادة أسعار السلع ونشأة كل من تجار الجملة والتجزئة .

ثالثا- الاستهلاك: هو طريقة استخدام الإنسان للسلع لإشباع رغباته، ويمثل الاستهلاك المرحلة النهائية في الإنتاج، كما يعتبر سبب الإنتاج بجميع أشكاله وسبب التبادل في مراحله المختلفة، وبذلك يكون الاستهلاك هدف النشاط الاقتصادي بأكمله.

3. أهمية الجغرافيا الاقتصادية

تحظى الجغرافية الاقتصادية بأهمية بالغة خاصة لدارسي العلوم التجارية والاقتصادية وذلك للأسباب التالية:

- ✓ انها تمكن من الحصول على صورة لا بأس بها لأشكال النشاط الاقتصادي وتنظيماته على سطح الأرض، على اعتبار أن النشاط الاقتصادي بشتى صوره يمس صميم حياة المجتمعات وحياة الدول؛
- ✓ تشكل الجغرافيا الاقتصادية الخلفية الرئيسية لدراسات التخطيط والتمويل، مثل تخطيط المشروعات الاقتصادية المختلفة، تخطيط وسائل النقل واتجاهات الطرق والموانئ، تخطيط المدن والعمران؛
- ✓ تعتمد العديد من الهيئات والمعاهد بالمعلومات التي تقدمها الجغرافيا الاقتصادية كتلك المرتبطة بالبنوك، غرف التجارة والصناعة، اتحادات المصدرين أو المستوردين، هيئات الخدمات والنقل البري والجوي والسياحة وغير ذلك.

4. فروع الجغرافيا الاقتصادية

يتفرع من الجغرافيا الاقتصادية عدة فروع جغرافية، أهمها: جغرافيا الزراعة، جغرافيا الصناعة، جغرافيا النقل والمواصلات.

أولا- جغرافيا الزراعة: يدرس هذا الفرع من الجغرافيا الإقتصادية الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع النشاط الزراعي على سطح الأرض، وتبحث كذلك في زراعة المحاصيل الزراعية وتوزيعها الجغرافي والظروف المناسبة لها، كما أنها تبين العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، إلى جانب التطورات التي طرأت على الزراعة في الصعيدين التقني والعلمي. وتهتم الجغرافيا الزراعية بالربط بين المعلومات الجغرافية الخاصة بظروف البيئة وبالملامح البشرية من جهة، وأساليب الإنتاج من جهة أخرى، وتستغل هذه المعلومات في معالجة موضوعاتها الممثلة في توزيع، ووصف، وتحليل الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج، وتبادل، واستهلاك الثروة الزراعية.

ثانيا- جغرافيا الصناعة: تهتم بدراسة المناطق الصناعية والعلاقات المتبادلة بين المناطق والمدن والمواقع الصناعية، وكذلك توزع الخامات الأولية ومصادر الطاقة وقوة العمل والخدمات وطرق النقل.

ثالثا- جغرافيا النقل والمواصلات: يُعد النقل عملية أساسية لا غنى عنها لتوفير السلع والمنتجات عن طريق التبادل والتجارة. والنقل عملية متممة للإنتاج، حيث لا تتكامل عملية إنتاج السلع والمنتجات المختلفة إلاّ بنقلها إلى

أسواق التصريف بواسطة وسائل النقل. تركز جغرافيا النقل والمواصلات على دراسة التوزيع الجغرافي لشبكات النقل المختلفة وخصائصها، إلى جانب دراسة حركة السلع والمنتجات والأفراد على حد سواء من مكان إلى أخر .وزادت الحاجة لهذا الفرع من الجغرافيا الاقتصادية نتيجة للتطور الكبير في أنشطة الاقتصاد العالمي والانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الاستهلاك العالمي، والتقسيم العالمي للعمل، والتوسع الكبير في وظائف المدن وتطور العلاقة وتشابكها بين المدن المركزية الإقليمية والأرياف المحيطة بها، والتطور في وسائل النقل وتقدمها.

المحور الثاني: العوامل الطبيعية والبشرية في الجغرافيا الاقتصادية

تؤثر العوامل الجغرافية بعناصرها الطبيعية والبشرية تأثيراً كبيراً في الانشطة الاقتصادية، فالأنشطة الزراعية والتعدينية والصناعية ثمرة من ثمار استغلال الإنسان لظروف بيئته، إذ إنها ليست وليدة الظروف الطبيعية فحسب، بل إنها نتاج نشاط إنساني استثمر هذه الظروف. ويمكن ايجاز هذه العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في تطور نشاط اقتصادي ما دون اخر، وفي مكان جغرافي دون غيره، فيما سيأتي.

قبل دراسة الإنتاج لابد من أن نقوم بدراسة العوامل المختلفة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر فيه، وبما أن الإنتاج عبارة عن تحويل الموارد إلى ثروة نتيجة لعمل الإنسان ومجهوده؛ فلابد اذن ان نفرد دراسة خاصة لعنصرين أساسيين هما: اولا) العوامل والعناصر الطبيعية؛ وثانيا) الإنسان بعدده ونظمه وسياساته، وهذا لتوضيح تأثير هذه العوامل الطبيعية والبشرية منفردة ومجتمعة معا على الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها المكاني.

1. العوامل والعناصر الطبيعية

تشمل العوامل الطبيعية العناصر التالية:

اولا–طبيعة التضاريس: تتخذ الأشكال الرئيسية التالية :الأرصفة القارية، السهول، الهضاب، والجبال.

– الارصفة القارية: الرصيف أو الجرف القاري هو الجزء من اليابس الذي يغوص تحت سطح البحر، وحدد بما هو أقل من 200 متر تحت مستوى سطح البحر بينما يختلف عرضه من منطقة إلى أخرى. وللأرصفة القارية أهمية كبرى باعتبار انها أهم مراكز صيد السمك واستخراج الإسفنج واللؤلؤ، كما انه أمكن استخراج البترول من عدد من الأرصفة القارية كمياه فنزويلا، ومياه الخليج العربي، وخليج السويس.

– السهول: تتمثل في المناطق المرتفعة عن مستوى سطح البحر إلى حوالي خط 500 متر، وتعتبر من أصلح أشكال التضاريس للاستقرار والنشاط الاقتصادي. فاستواءها وتدرجها النسبي وانخفاضها عن الجبال، جعلها تضم أجود أنواع التربة وأقلها تعرضا للانجراف والتعرية، كما أنها تساعد على مد شبكات المواصلات السهلة الضرورية للنشاط الإنساني. كما تشكل السهول أهم مناطق العالم من حيث الإنتاج الزراعي، كما انها تضم مصادر كبيرة للثروة المعدنية. وقد أدت السهولة وإمكانية الزراعة والتعدين إلى أن أصبحت السهول أهم مراكز النشاط البشري، وفيها تتركز غالبية مدن العالم الكبيرة. ونصيب القارات من السهول مختلف، وتعد أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية أكبر القارات التي تتميز بطابع سهلي، ففي أوروبا تحتل السهول 84% من المساحة الاجمالية للقارة، في حين تمثل 69% من مجموع المساحة الكلية لأمريكا الجنوبية، بينما لا تتعدى هذه النسبة 35% في قارة افريقيا.

ثانيا– التربة: تعتبر التربة من اهم العوامل المؤثرة على الغطاء النباتي الطبيعي والمزروع، والتربة في حد ذاتها هي النتاج النهائي لتفاعلات عديدة أهمها: الصخر المحلي، الظروف المائية والنبات. وتكمن اهميتها في أنها الطبقة التي ينمو عليها ويتغذى منها النبات، ويحصل على الماء اللازم للحياة، وخصوبة التربة ترجع إلى تركيبها الطبيعي

والكيميائي وعناصر الغذاء فيها وتخلخلها ومساميتها. وتعد التربة السوداء او تربة البراري التي تنتشر في كل من اوكرانيا، وجنوب روسيا، وغرب سيبيريا، وشرق اسيا، والسهول الوسطى الأمريكية، وشرق الأرجنتين، من اخصب انواع التربة.

2. العوامل الطبيعية وأثرها في الزراعة

الزراعة من أكثر الحرف خضوعا للظروف الطبيعية وتأثرا بمكوناتها وعواملها المتعددة، من تركيب جيولوجي وسطح وتربة ومناخ وغير ذلك. فكل هذه العوامل لها دور كبير في تحديد أنواع المحاصيل التي تزرع ومكانها، كما أن الغطاء النباتي الطبيعي لا يتدخل فقط إلى حد كبير في تحديد الحيوانات التي تحيا عليه وترعاه، بل ويؤثر كثيرا في مقدار عطائها من منتجات مختلفة، لأن أنواع الحشائش وكثافتها لها أثر كبير في الإنتاج الحيواني.

اولا– البناء الجيولوجي والتضاريس وأثرهما في الزراعة: أن دراسة التركيب الجيولوجي للأرض يسمح بالتعرف على مناطق تجمع المياه الجوفية وإمكاناتها، كما تسهم في فهم خصائص التربات المحلية التي تشتق مكوناتها بصفة عامة من الصخور الأساسية في مناطق تلك التربات. كما تتدخل أشكال التضاريس لدرجة كبيرة في تحديد مناطق الزراعة، فالأسطح المستوية تؤدي الى تكوين المستنقعات التي تتحول بمرور الوقت إلى سبخات، نتيجة لتبخر المياه وبقاء الأملاح التي تتزايد باستمرار. كما تعد السهول المهود الأولى التي شهدت مولد الزراعة، لأنها لم تتطلب من الإنسان جهدا كبيرا في استغلالها في الزراعة. وتتميز التربات في معظم المناطق السهلية بأنها عميقة وصالحة للزراعة، ويساعد استواء السطح على سهولة تنفيذ المشروعات التي تخدم الزراعة مثل إنشاء الطرق التي تساعد على التوسع الزراعي.

وتؤثر التضاريس في النشاط الزراعي عن طريق عاملين هما :

– عامل الارتفاع عن سطح البحر: يمكن أن نلمس تأثيره في الاختلافات المناخية من انخفاض في درجة الحرارة كلما ارتفعنا عن سطح البحر، إلى جانب قلة الضغط الجوي وتزايد سرعة الرياح.

– عامل الانحدار: فله آثارا مباشرة وغير مباشرة على الزراعة، وتتمثل الآثار المباشرة في استحالة الزراعة على المنحدرات الشديدة، كما أن المنحدرات تؤدي إلى انجراف التربة.

ثانيا– عامل التربة: تعتبر التربة من الضروريات الأساسية لقيام الزراعة، فالحضارات الإنسانية الأولى ارتبط وجودها بمناطق التربات الخصبة، وخصوصا في أودية الأنهار كوادي النيل، أرض ما بين النهرين، وادي السند. وهذه المناطق الثلاث تشترك في وجود التربة الخصبة، ووفرة المياه، واستمرار وجود التربة وعدم اكتساحها؛ لأن الأرض كانت مستوية ومياه الأمطار قليلة. وتتأثر التربة في تكوينها بمجموعة عوامل رئيسية هي: الصخور الأصلية أو المهد الصخري، والمناخ بعناصره المختلفة، والسطح والغطاء النباتي والحيوانات (التأثير البيولوجي) والإنسان، والزمن.

وتعاني التربة بعضا من المشاكل التي تعمل على تحديد دورها في العملية الانتاجية، وفي مقدمة هذه المشكلات مشكلتي انجراف التربة وملوحتها.

ثالثا– الموارد المائية: تعد الموارد المائية ثروة هامة من الثروات الضرورية لحياة كل من الانسان والنبات والحيوان وهي بلا منازع أهم عناصر الانتاج الزراعي التي ينبغي المحافظة عليها والبحث عن مصادر جديدة لها إلى جانب تطوير السياسات المائية وترشيد استخدامها لتقليل الفاقد منها بشتى الطرق الممكنة. وتتمثل الموارد المائية الرئيسية في العالم في: الأمطار، المياه الجوفية، الموارد المائية السطحية، المصادر المائية المتجددة (تحلية مياه البحر ... الخ)

رابعا– المناخ: يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة، بعناصره المتعددة المتمثلة في كل من الضوء والحرارة والمطر والرطوبة والندى والثلوج والتبخر والضغط الجوي والرياح، ولكل عنصر من هذه العناصر تأثيره الخاص.

3. العوامل البشرية

تتعلق العوامل البشرية بالعناصر التالية:

اولا– النمو السكاني: يعيش على سطح الكرة الأرضية حسب تقديرات سنة 2020 ما يقارب 7.8 مليار نسمة، وبمعدل نمو سنوي يقارب 2%. حيث يشهد العالم خلال العقود الاخيرة، وبشكل غير مسبوق، زيادة كبيرة في عدد السكان وهذا نظرا لتطور الخدمات الصحية والطبية وما صاحبه من انخفاض في معدلات ونسب الوفيات في كثير من مناطق ودول العالم. الأمر الذي ترتب عليه زيادة في الطلب على المواد الغذائية، وقد يأتي يوم لا تستطيع تكنولوجيا إنتاج الغذاء مواصلة نمو إنتاج الغذاء لتقابل نسبة نمو سكان العالم.

ثانيا– التوزيع الجغرافي لسكان العالم: لا ينتشر السكان بكثافات متشابهة في أرجاء المعمورة، فهناك مناطق غير مأهولة كالصحارى الجافة، والاقاليم القطبية، والجبال العالية، ومناطق التندرا. ومقابل هذا نجد تركيزا كبيرا للسكان في أقاليم معينة كشرق وجنوب آسيا (تضم اكثر من 50%من سكان العالم) وأوروبا، او في مناطق محددة كشرق الولايات المتحدة، او حول المدن الكبيرة كسان فرانسسكو ولوس أنجلوس وريو دي جانيرو وبيونس أيرس في الأمريكتين، وحول سدني وملبورن في أستراليا، وحول كيبتاون وجوهانسبرج ولاجوس في أفريقيا. ولا شك أن عدم التكافؤ في التوزيع العددي والكثافات السكانية راجع إلى مجموعتي العوامل الطبيعية والبشرية، فالصحراء والتندرا والغابات الاستوائية الكثيفة تعتبر بيئات طاردة للسكن إلا بأعداد قليلة، كما ان النمط الحضاري لدى المجتمعات المختلفة من تقدم او تخلف يؤثر في إمكانية الحصول على الثروة الزراعية أو الصناعية من الأرض.

ثالثا– عدد ونوع السكان: الإنسان في مجموعاته المختلفة يعتبر مصدر طاقة هائلة، لأنه العامل المحرك لجميع الأعمال والنشاطات الاقتصادية، فالدول التي تتمتع بعدد سكاني أكبر تشعر بقوة أكثر من الدول الأقل سكانا.

رابعا– النظم الاقتصادية والحضارية: تتأثر النظم الاقتصادية بالمضمون الحضاري لأي شعب أو مجموعة بشرية وتؤثر بدورها في هذا المضمون. وأهم ما يتأثر به النظام الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى

إحداث تطورات كمية وكيفية في النشاط الاقتصادي، ويؤدي بذلك إلى إحداث ثورات في النظام الاقتصادي ككل. ولقد عاشت النظم الاقتصادية والحضارية انقلابين هامين أثرا تأثيرا كيفيا على الحياة وعلى النشاط الاقتصادي البشري، هما: اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان من ناحية، واكتشاف طاقة البخار من ناحية ثانية. وعلى ضوء هذين الاكتشافين يتفق كل العلماء على أن الإنسانية من مهدها إلى يومنا هذا قد مرت بثلاثة انماط اقتصادية تسمى كل مرحلة منها بأهم نشاط فيها وهي على التوالي:

– نمط الجمع والصيد: الاقتصاد الجمعي هو الاقتصاد القائم على نتاج الطبيعة من نبات وحيوان وأسماك دون التدخل في هذه العمليات.

– نمط الزراعة وتربية الحيوان: الاقتصاد الزراعي يقوم على الإنتاج، أي على التدخل البشري والتحكم إلى حد كبير في مصدر الغذاء نباتيا كان أم حيوانيا.

– نمط الصناعة والخدمات: في أواخر القرن الثامن عشر ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا، وفي الربع الثاني من القرن التاسع عشر انتشرت إلى فرنسا، وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت قد أصبحت النظام الاقتصادي السائد في ألمانيا والسويد والولايات المتحدة وإيطاليا وروسيا واليابان، واليوم تنتشر الصناعة في بقية أجزاء العالم بخطى سريعة. كما ادت الصناعة الى زيادة وتطور قطاع الخدمات في العالم كالتعليم والصحة والمواصلات والراديو والتليفزيون والصحافة والأقمار الصناعية والسياحة والاصطياف، فضلا عن الخدمات المرتبطة بالتسويق والبنوك والتأمين وغير ذلك.

4. العوامل البشرية وتأثيرها على الزراعة

يمكن توضيح تأثير العوامل البشرية المرتبطة بالإنسان بعدده ونظمه وسياساته على الزراعة (العملية الزراعية والانتاج الزراعي) على النحو الآتي:

اولا– الجماعات البشرية وظروفها الثقافية والاجتماعية: الإنسان عنصر هام في الإنتاج الزراعي، فهو المنتج للمحصولات الزراعية النباتية والحيوانية، وهو المستهلك لها. والإنسان أثمن الموارد وبه يمكن تنمية سائر الموارد الأخرى، ويؤثر الانسان في النشاط الزراعي من خلال العناصر التالية:

أ– عدد السكان: ان النمو السكاني المتزايد أجهد التربة بشكل كبير لسد الاحتياجات الغذائية، ولو استمرت الزيادة العالمية على ما هي عليه ستحل المجاعة في العالم ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك.

ب– التوزيع الجغرافي للسكان وكثافاتهم: يقطن اغلب سكان العالم فوق الأراضي الخصبة، وكل منا يلمس ما يدور حوله من اعتداء عليها نتيجة للامتداد العمراني في الأراضي الزراعية الخصبة.

ج– مستوى التقدم التكنولوجي: تسمح الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة بتطوير الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، فالاستعانة بالأساليب العلمية الحديثة قد أتاح استنبات أنواع جديدة من الحبوب تتميز بمقدرتها على

النضج في فترات زمنية أقصر كما هي الحال في القمح الربيعي في كل من سيبيريا (الاتحاد السوفيتي) وكندا والولايات المتحدة.

د- النظم الاجتماعية للشعوب: تتمثل النظم الاجتماعية في مجموعة من العوامل من أهمها العادات والتقاليد، والتي تؤثر في أنماط الزراعة وفي أساليب استغلال الأرض. كما ان للعادات الغذائية دور كبير في الاهتمام بأنواع معينة من المحاصيل، ولهذه العادات أثرها في انتشار زراعة الأرز في المناطق التي يهاجر إليها الآسيويون، ومثال ذلك الهنود الذين هاجروا إلى جنوب شرقي أفريقيا وأدخلوا معهم زراعة الأرز، والصينيون الذين نقلوا معهم زراعة الأرز إلى كاليفورنيا.

ثانيا- العوامل الاقتصادية: تتمثل في كل من رأس المال والنقل والأسواق.

أ- راس المال: يتضمن تعبير رأس المال كل ما يساعد الإنتاج الزراعي من أدوات وخبرة، وعلى ذلك فإن الآلات والأدوات والمنشآت الزراعية تعد جزءا من رأس المال. وجدير بالذكر أن حاجة الإنتاج الزراعي إلى رأس المال تزيد كلما تقدمت أساليب الزراعة. ولقد أسهم رأس المال الأوربي في إقامة كثير من المزارع التجارية التي تقوم على أسس علمية في كثير من المستعمرات، وخصوصا في الأقاليم المدارية المطيرة، مثل مزارع المطاط في الملايو ونخيل الزيت في نيجيريا ومزارع الموز في الصومال.

ب- النقل: هو عامل متمم لعملية الإنتاج الزراعي ويساعد في استغلال الأراضي الزراعية واستثمارها، فكثيرا من المناطق الزراعية في روسيا وكندا لم تستغل في الزراعة إلا بعد مد طرق المواصلات. وجدير بالذكر أن إنشاء هيئة السكك الحديدية التي ربطت بين مناطق الإنتاج وموانئ التصدير، قد كان لها دور كبير في التوسع في زراعة القمح في كندا. كما يبدو دور النقل واضحا في المحاصيل الزراعية القابلة للتلف والتي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة مثل الخضروات، ولذلك نجد مزارعها تتركز قرب المدن والأسواق.

ج- الاسواق: بالنسبة للأسواق فإن أثرها في الإنتاج الزراعي لا ينكر، فالأسواق تتحكم في إنتاج كثير من المحاصيل الزراعية، سواء أكانت حيوانية أم نباتية، كما أن الإقبال على استهلاك غلة معينة في منطقة ما، يشجع على زراعة هذه الغلة في المناطق القريبة من تلك المنطقة. كما يؤثر مستوى المعيشة في حجم الأسواق تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع مستوى المعيشة زادت القدرة الشرائية، وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك واتساع حجم السوق. على أن هناك عوامل أخرى تتحكم في ضيق السوق أو اتساعها، ومن بينها : عدد السكان ومستواهم الاجتماعي وعاداتهم الغذائية.

ثالثا- السياسات الحكومية وأثرها في الإنتاج الزراعي: تعد السياسات الحكومية التي تتبعها الدول المختلفة ذات آثار بعيدة المدى في تنمية الإنتاج الزراعي وتقدمه -هل هذه السياسية موجهة نحو الاكتفاء الذاتي أم التصدير أم الاستيراد والتصدير معا-، فتتدخل الحكومات أحيانا في تحديد المساحات الزراعية وأوقات زراعة المحاصيل.

رابعا– سياسة الأسعار: تلعب سياسة الأسعار دورا فاعلا في الانتاج الزراعي إذ تلعب كثير من الحكومات دورا كبيرا في التأثير على كمية الانتاج الزراعي من خلال التشريعات ذات العلاقة بالأسعار للمنتجات الزراعية. وتلجأ بعض الدول إلى سياسة تعزيز الأسعار إذا ما لاح في الأفق ما يهدد بهبوطها، ويتخذ ذلك التعزيز أشكالا متنوعة مثل: تقليل كميات المحاصيل المعروضة للبيع بالإحراق أو الإتلاف أو بإلقائها في المحيط. كما تتبع بعض الدول تقديم الإعانات للزراعيين لتشجيع التوسع الزراعي، بتقديم إعانات إنتاج مباشرة تشمل الحبوب كالقمح والذرة والشعير والأرز، او بتقديم إعانات غير مباشرة بتوفير عوامل الإنتاج، مثل : معدات الدواجن وإنتاج الألبان والأسمدة الكيماوية، وتقديم الأعلاف المركزة بأسعار رمزية.

المحور الثالث: الموارد الطبيعية في الجغرافيا الاقتصادية

مصطلح موارد الثروة مفهوم شائع الاستخدام في الجغرافيا الاقتصادية، يقصد به المصادر الطبيعية التي يشتق منها النشاط البشري قيمة اقتصادية معينة تسمى بالثروة. فالإنسان يستمد مقومات حياته الضرورية من البيئة الطبيعية: الهواء والضوء والماء والتربة والنبات والحيوان والمعادن، كما انه أدخل إلى ذلك منتجات اقتصادية أخرى تسمى بالكماليات، لكنها تبقى مستمدة من موارد الثروة الطبيعية. فالموارد هي كل ما يستغله الإنسان من خامات الطبيعة؛ فهي في مجموعها نتيجة التفاعل بين النشاط الإنساني بمستوياته التكنولوجية المختلفة والخامات الطبيعية.

وتقسم موارد الثروة إلى قسمين:

– الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية حسب مفهومها الواسع المخزون الاستراتيجي المستخدم وغير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية وغيرها من الكائنات الحية في الطبيعة، مثل الهواء والماء والشمس والصخور والتربة والمعادن والنباتات الطبيعية والحيوانات. اما في اطار التجارة الدولية فالموارد الطبيعية يقصد بها مخزون المواد الموجودة في الوسط الطبيعي التي تتميز بالندرة والاهمية الاقتصادية في عملية الانتاج او الاستهلاك سواء على حالتها الخام او بعد خضوعها لتحويل طفيف.

– الموارد البشرية: يقصد بها الإنسان كعامل من عوامل الإنتاج وهدف له بدلا من اعتباره موردا اقتصاديا.

1. خصائص الموارد الطبيعية

تتميز الموارد الطبيعية بالخصائص التالية:

– قابليتها للنفاذ نتيجة لندرتها: حيث تؤدي زيادة الطلب عليها الى ندرتها ثم نفاذها أحيانا، وتقف كل من الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة والحروب وما تدمره وتستهلكه وراء ندرتها؛

– تتأثر بعوامل الاستغلال التالية: كمية الموارد ووفرتها؛ تكلفة الإنتاج؛ القوانين والتوجهات السياسية (ممنوع – مسموح)؛ فترات الرواج أو الكساد العالمي؛ الحروب والسلام العالميين.

– توزيعها غير متكافئ جغرافيا؛

– قد يترتب عن استغلالها اثار سلبية؛

– تتمتع بالأهمية الاقتصادية؛

– أسعارها غير مستقرة في الأسواق الدولية.

2. انواع الموارد الطبيعية

تنقسم الموارد الطبيعية من وجهة نظر الجغرافيا الاقتصادية، حسب توزيعها الجغرافي، وقدرتها على التجدد، وطبيعة تكوينها إلى ثلاث مجموعات نلخصها في الجدول التالي:

تصنيف الموارد الطبيعية		عناصرها
من حيث توزيعها الجغرافي	موارد منتشرة التوزيع	يُقصد بها الموارد المنتشرة في كل مكان على سطح الأرض، ولا توجد صعوبة في الحصول عليها مثل الماء والهواء.
	موارد متوسطة التوزيع	تتمثل في الأراضي الزراعية المنتشرة في العالم، ومع ذلك تختلف قيمتها من مكان إلى آخر، تبعاً لخصائصها الطبيعية، والكيميائية، ومدى خصوبتها.
	مواد محدودة التوزيع	يمثلها بعض الموارد المعدنية التي يرتبط توزيعها الجغرافي بتكوينات جيولوجية محدودة الانتشار، مثل معدن التيتانيوم Titanium، إذ تنتجه سبع دول فقط (الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وكندا، والنرويج، وماليزيا، وفنلندا، وأسبانيا). وتنتج مجتمعة حوالي 97% من إجمالي الإنتاج العالمي.
	موارد محدودة التوزيع جداً	يُقصد بها الموارد، التي يكاد يتركز توزيعها الجغرافي في مكان واحد على سطح الأرض. ويمثل النيكل هذا القسم، إذ يتركز أكثر من نصف إنتاجه في منطقة سدبري Sudberry، شمال بحيرة هورن في ولاية انتاريو في كندا.
من حيث طبيعة تكوينها	الموارد العضوية أو الحية	الغابات والمراعي الطبيعية والحياة البرية للحيوان، والأسماك وأشكال الأحياء المائية الأخرى.
	الموارد غير العضوية	الهواء، والماء، والمعادن، وموارد الطاقة السائلة والحجرية، والتركيبات الصخرية المستخدمة في الحياة الاقتصادية كالرمال والأحجار.
	الموارد غير الحيوية	التربة.
من حيث القدرة على التجدد	الموارد المتجددة	ويُقصد بها الموارد، التي لا تنفذ لأنها تتجدد باستمرار إما لطبيعتها الخاصة كالأكسجين في الهواء، وإمّا لتنظيم الإنسان في عمليات استغلالها كالتربة والثروة الحيوانية والنباتية.
	الموارد غير المتجددة أو الفانية	وهي الموارد القابلة للنفاذ إمّا لإهمال الإنسان وإسرافه في استغلالها، أو لكونها غير متجددة بطبيعتها. كالتربة والنبات والحيوان الطبيعي وأنواع كثيرة من المعادن، كلها قابلة للنضوب، ويصعب تجددها طبيعيا إلا من خلال العمليات الطبيعية التي تستغرق آلاف أو ملايين السنين.

3. العوامل المؤثرة في استغلال الموارد الطبيعية

يتأثر استغلال الموارد كثروة اقتصادية بمجموعة من العوامل المتمثلة في:

- النظم السياسية وما تسعى الى تحقيقه من اهداف كتنمية مرافق الدولة ومناطقها الجغرافية، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة على أبناء الشعب، وضبط العلاقات الاقتصادية للدولة وتنظيمها؛
- النظم الاجتماعية (التعليم – اللغة – الدين – العادات)؛
- مستوى التقدم العلمي؛
- توفر رأس المال؛
- تطور وسائل النقل والمواصلات؛
- عدد السكان وثقافتهم ومستواهم الحضاري؛
- الموقع والمناخ ومظاهر السطح: فكلما كان الموقع قريب سهل على الدولة استغلال المورد، كما يرتبط بالمناخ كل من النقل والمواصلات حيث تغلق الموانئ وتتوقف حركة المواصلات في العواصف والأعاصير. كما تتأثر عملية قطع الأخشاب بالمناخ حيث تتوقف شتاءً وتنشط في الربيع والصيف، كذلك تتأثر الصناعة بالمناخ نتيجة للرطوبة فحرفة التعدين تتوقف في المناخ القاسي كاستخراج الحديد في سويسرا نتيجة لتجمد البحيرات.

4. المحافظة على الموارد الطبيعية

تتلخص أهم المشكلات التي تعاني منها الموارد الطبيعية في نفاذها نتيجة الافراط في استهلاكها او بسبب ما يحدثه الإنسان من أنشطة وحروب، بالإضافة الى ما يتدمر منها جراء الزلازل أو الفيضانات، ضف الى ذلك بعدها عن مناطق التصدير مما يسرع من وتيرة استهلاكها في مناطق الاستغلال القريبة من مناطق الاستهلاك.

وتتم المحافظة على الموارد الطبيعية وخاصة منها القابلة للنضوب أو الفناء من خلال: الاستخدام الحريص لها وعدم الإفراط فيها، وحمايتها من الاستغلال التلقائي غير المسؤول، والاستغلال الهدمي الذي يسعى إلى أعلى مردود استثماري في وقت قصير، وبإحكام الرقابة على أشكال استخدامها وإدارتها بطريقة تبقيها فترة طويلة. كما يمكن تنمية الموارد الطبيعية من خلال: زيادة الاكتشافات، الاستخدام الأمثل، الاقتصاد في الاستخدام، استخدام التكنولوجيا، وإعادة التصنيع.

ومن أهم الموارد الطبيعية التي تحظى بالكثير من العناية في الدراسة والتخطيط لصيانتها وحفظها: التربة، والغابات، والمراعي الطبيعية، والحياة الحيوانية، والمياه، والثروة المعدنية.

المحور الرابع: التكتلات الاقليمية وسياسة التكامل الاقتصادي ودورها في استراتيجية الموارد

الهدف الرئيسي لأي تكتل هو التكامل الاقتصادي بين دول التكتل لمواجهة العقبات التي تحول دون استيراد أو تصدير الموارد، أو الاكتفاء من الموارد ذاتيا داخل التكتل، ولرسم التخطيط الاقتصادي للاستغناء عن الخارج في الاستيراد والتصدير. وتسيطر حاليا على الاقتصاد العالمي وبشكل شبه كامل ثلاث كتل اقتصادية اقليمية يجري فيها 75% من التبادل السلعي هي: أوروبا، امريكا الشمالية والجنوبية، والدول الآسيوية.

1. مفهوم الإقليم الاقتصادي

يعتبر لوتجنز (1921) أول من ابتدع مُصطلح الإقليم الاقتصادي. حيث اعتبر هاسنجر (1933) أن الهدف من الجغرافيا الاقتصادية هو تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم اقتصادية، ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم.

وعرف ماكرتي Mecarty الأقاليم الاقتصادية على أنها: "مناطق جغرافية تتفق فيما بينها بأنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي"، وقسم مراحل التقدم الاقتصادي إلى: مرحلة الصيد والجمع والالتقاط، ومرحلة استخراج المعادن، ومرحلة الرعي ومرحلة الزراعة، ومرحلة الصناعة، ومرحلة التجارة والخدمات.

فالإقليم في الجغرافيا بفروعها المختلفة عبارة عن وحدات تماثل وحدات الزمن في الجيولوجيا أو التاريخ. وهذه الوحدات قابلة للتغير زمانًا ومكانًا وقابلة للتجزُؤ والتقسيم كُلما زاد عدد عناصر التشابه، والفضل في إمكانية تغيير الوحدات الإقليمية –خاصة الاقتصادية– يرجع أساسًا إلى العنصر الإنساني وليس إلى العنصر الطبيعي؛ وذلك نتيجة لسرعة الحركة الإنسانية بالمقارنة بالحركة الطبيعية.

2. الأقاليم الاقتصادية الرئيسية في العالم

يمكن تقسيم معظم دول العالم على ضوء الموقف التجاري إلى المجموعات التالية:

1- الدول المعتمدة على السوق العالمي: وتتميز باستيراد الخامات المعدنية والغذائية وتصدير السلع المصَنَّعَة .ومن أوضح النماذج لهذه المجموعة من الدول، الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان.

2- الدول الموجهة إلى السوق العالمي :وتتميز بتصدير الأغذية والخامات، ويمكننا أن نعد دول البترول في العالم وأستراليا أو جنوب أفريقيا أو الأرجنتين نموذجًا لهذه المجموعة.

3- الدول الضعيفة الاتصال بالسوق العالمي :وهذه تتميز بضعف الإنتاج نتيجة للتخلف والكفاية الذاتية وسيطرة النُظم البدائية على اقتصادياتها .وتعد أثيوبيا أو بوركينا فاسو أو باراجواي نموذجًا لهذه المجموعة.

وتقسيم العالم إلى هذه المجموعات ليس في الواقع تقسيمًا جامدًا، وهو إن كان يعطينا صورة مبسطة من أجل الوضوح، إلا أن التداخل بين هذه المجموعات يحدث الآن وبسرعة نتيجة عوامل عديدة أهمها:

أولا– اتجاه الدول المتخلفة والنامية نحو التصنيع تحقيقا للتنمية الاقتصادية: خاصة بعد انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى واستقلال كثير من المستعمرات. ومن الأمثلة على إمكانية التغيير في موقف الدول من ناحية

السوق العالمية حالة الدول البترولية العربية؛ فإنه نتيجة للاستثمارات الخارجية أمكن اكتشاف حقول للبترول جعلتها في عداد الدول الموجهة إلى السوق العالمي بعد أن كانت من الدول ضعيفة الاتصال بالسوق.

ثانيا- التوجه نحو السوق العالمي من جانب دول الكتلة الشيوعية السابقة، وقد جاء ذلك بعد ثبات أقدام النظام الاقتصادي في هذه الدول ودخولها مرحلة جديدة بعد بناء الاقتصاد الداخلي، ومن الأمثلة الواضحة استيراد كميات كبيرة من القمح من أوكرانيا، ودخول البترول والغاز الروسي السوق الأوروبي الغربي.

3. التكامل الاقتصادي الجهوي: تعريفه ومبادئه

يعرف التكامل الاقتصادي الجهوي على أنه كل اجراء يقود العديد من الدول لتشكيل منطقة جمركية أو اقتصادية واحدة، والهدف الرئيس من ذلك هو تفكيك الرسوم الجمركية على اجمالي التجارة أو حصة معتبرة منها. كما ينطوي التكامل الاقتصادي على إزالة الحواجز التي تعترض الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود التي تؤثر على التجارة وحركة العمالة والخدمات وحركة رأس المال.

ويستند التكامل الاقتصادي الجهوي على المبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT سابقا، والمستندة حاليا على بنود وميثاق المنظمة العالمية للتجارة OMC. وتتمثل المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية في:

- مبدأ عدم التمييز بين المنتجات الوطنية والأجنبية في ما يتعلق بفرض الضرائب؛
- مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل؛
- مبدأ حظر القيود الكمية على كل من الواردات والصادرات؛
- مبدأ تخفيض الإغراق ودعم الصادرات.

تجري منذ سنوات مناقشة ميزات اتفاقات التجارة العالمية في مقابل اتفاقات التجارة الإقليمية. وانتهى ذلك النقاش إلى أن الاتفاقات الإقليمية أو ثنائية الأطراف يمكن أن تكون عاملا مساعدا عندما لا تقوم بتثبيط التجارة مع بلدان في المناطق الأخرى، وعندما ترافقها إجراءات تسهيل تدفقات السلع والأشخاص والتمويل - كالبنية الأساسية وآليات التعويض. أما بخلاف ذلك، فهي لا تستحق أن يتم إبرامها.

4. مراحل التكامل الاقتصادي الجهوي

إذا اعتبر الاتحاد الاقتصادي الأداة الأكثر فاعلية لتحسين رفاهية السكان، فإن تحقيقه لا يُتوخى إلا في نهاية عملية مستمرة تتطلب مراحل وسيطة. يمر التكامل الاقتصادي الجهوي عبر خمس مراحل منتظمة ومرتبة حسب اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وهذا كما يلي :

المرحلة الاولى- تشكيل مناطق للتجارة الحرة: يتم في هذه المرحلة إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية في التجارة بين الدول المشاركة، وكمثال على ذلك اتفاقية ASEAN و NAFTA.

المرحلة الثانية– تشكيل اتحاد جمركي: عبارة عن منطقة تجارة حرة مشتركة للتجارة، تضع تعريفات وحصصا من قبل الدول المشاركة مقابل الواردات من الدول غير الأعضاء أي تنفيذ التعريفة الخارجية المشتركة. كمثال: اتفاقية MERCOSUR واتحاد البنيولوكس BENELUX UNION: بلجيكا، هولندا، لكسمبورج.

المرحلة الثالثة– إنشاء سوق مشتركة: تقوم السوق المشتركة على إلغاء الحواجز غير الجمركية أمام التجارة بغية تعزيز التكامل بين أسواق السلع والخدمات، الى جانب القيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج والتي تهدف الى تعزيز التكامل بين أسواق رأس المال والعمالة. من الأمثلة نجد السوق الأوروبية المشتركة.

المرحلة الرابعة– الاتحاد الاقتصادي والنقدي: يتم في هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية والتشريعات الوطنية ذات الصلة، كمثال نجد الاتحاد الأوروبي. كما تقوم على تبني عملة موحدة للاتحاد الاقتصادي مع توحيد جميع السياسات النقدية والميزانية ذات الصلة الموجهة على المستوى فوق الوطني كمطقة اليورو في الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الخامسة– الانتقال الى التكامل الاقتصادي الكلي: بالإضافة للاتحاد الاقتصادي والنقدي، يقتضي التكامل الاقتصادي الكلي تنفيذ سياسات اجتماعية وسياسية مشتركة. والهدف من هذا التكامل هو تشكيل تجمع اقليمي سياسي يكسب الدول المشاركة فيه نفوذا أكثر من أي بلد بمفرده. فالتكامل هو استراتيجية أساسية لحل مشاكل عدم الاستقرار السياسي والصراعات، والتي يمكن أن تؤثر على المنطقة، وهو أيضا أداة فعالة للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب العولمة.

5. أهم التكتلات الاقتصادية الجهوية

تجمعت بعض الدول مشكلة تكتلات إقليمية جهوية بهدف تشكيل مناطق تجارة حرة، وتتمثل أهم هذه الكتل في:

- أمريكا الشمالية: منظمة التجارة الحرة الامريكية الشمالية (NAFTA)؛
- أمريكا الجنوبية: السوق المشتركة في امريكا اللاتينية الجنوبية (Mercosur)؛
- جنوب شرقي آسيا: منطقة تجارة حرة أسيوية (AFTA)؛
- أوروبا: تشجع التجارة الحرة في نطاق الاتحاد الاوروبي (EU)، وعن طريق السوق الأوروبية المشتركة(EC) وفي اطار اتحاد البنولوكس BENELUX UNION.

وما يتخوف منه من هذه الكتل الاقتصادية هو حصول حالة من التمييز ضد الدول الأخرى، وان يؤدي ذلك إلى تركيز تيارات التجارة العالمية على التجارة الاقليمية أو ما بين هذه الكتل وحسب، مما يؤدي الى عزل بعض الدول سواء في افريقيا أو آسيا.

أولا– اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement)

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) هي عبارة عن اسم لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتي حل محلها الاتفاقية الأمريكية المكسيكية الكندية The United States, Mexico, and Canada Agreement (USMCA)، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو 2020.

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، التي تم سنها في عام 1994 أنشأت منطقة تجارة حرة للمكسيك وكندا والولايات المتحدة، هي أهم ميزة في العلاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك. اعتبارًا من 1 يناير 2008، تم إلغاء جميع التعريفات والحصص على صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك وكندا بموجب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

توفر نافتا تغطية للخدمات باستثناء النقل الجوي والبحري والاتصالات الأساسية. توفر الاتفاقية أيضًا حماية حقوق الملكية الفكرية في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية والمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر. لا تنطبق أحكام المشتريات الحكومية في نافتا على السلع فحسب، بل على عقود الخدمات والبناء على المستوى الاتحادي. بالإضافة إلى ذلك، يضمن المستثمرون الأمريكيون معاملة متساوية للمستثمرين المحليين في المكسيك وكندا. كما تسمح نافتا بشحن البضائع المؤهلة للعملاء في كندا والمكسيك معفاة من الرسوم الجمركية. يمكن أن تتأهل السلع بعدة طرق بموجب قواعد المنشأ[1] الخاصة بـ NAFTA ، وقد يكون هذا بسبب الحصول على المنتجات أو إنتاجها بالكامل في أحد أطراف اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية أو لأنه وفقًا لقاعدة منشأ المنتج، هناك قدر كافٍ من العمل والمواد المطلوبة في أحد أطراف اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية لجعل المنتج على ما هو عليه عند تصديره.

ثانيا– السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (بالإسبانية Mercosur بالبرتغالية Mercosul)

ميركوسور (Mercosur) هي السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة أسونسيون (عاصمة باراغواي) في عام 1991 بهدف تحقيق اتحاد جمركي حقيقي بتعريفة خارجية مشتركة. وتعتبر كل من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي الدول الأطراف المؤسسة والموقعة على معاهدة أسونسيون، حيث قررت هذه الدول تشكيل سوق مشتركة بحلول 31 ديسمبر 1994، والتي سميت "السوق المشتركة للجنوب" (ميركوسور). وانضمت فنزويلا إلى المعاهدة التأسيسية في عام 2006، ومؤخراً بوليفيا، في عام 2015. كما انتسبت الى هذه الاتفاقية كل من الدول التالية: تشيلي، كولومبيا، الاكوادور، جويانا، بيرو، سورينام.

تعنى السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية بما يلي:

- حرية حركة السلع والخدمات والعوامل الإنتاجية بين البلدان، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على حركة البضائع وأي إجراء آخر مماثل.

[1] قواعد المنشأ هي مجموعة من المعايير التي تحدد حالة منشأ المنتج في اتفاقية التجارة الحرة المعنية. وقد تم وضعها لضمان أن السلع القادمة من البلدان الشريكة لاتفاقية التجارة الحرة هي وحدها التي ستستفيد من الامتيازات الجمركية.

- وضع تعريفة خارجية مشتركة واعتماد سياسة تجارية مشتركة بين مجموعات الدول وتنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية.
- تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية بين الدول الأطراف في المجالات التالية: التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، المالية، النقدية، التبادل ورأس المال، الخدمات، الجمارك، والنقل والمواصلات وغيرها التي يتم الاتفاق عليها، من أجل ضمان ظروف ملائمة الاختصاص بين الدول الأطراف.
- التزام الدول الأطراف بمواءمة تشريعاتها في المجالات ذات الصلة من أجل تعزيز عملية التكامل.

ثالثا– رابطة التجارة الحرة الآسيوية Asian Free Trade Association (AFTA)

رابطة التجارة الحرة الآسيوية هي اتفاقية للتجارة الحرة تم إنشاؤها في عام 1992 بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، أي إندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين وسنغافورة وبروناي.

تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أو الآسيان، في 8 أغسطس 1967 في بانكوك، تايلاند، بالتوقيع على إعلان الآسيان (إعلان بانكوك) من قبل الآباء المؤسسين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. ثم انضمت بروناي دار السلام في 7 يناير 1984، وفيتنام في 28 يوليو 1995، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار في 23 يوليو 1997، وكمبوديا في 30 أبريل 1999، مما يشكل اليوم الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الغرض من منطقة التجارة الحرة هذه هو محاولة تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، والتي تمثل أقل من 20٪ من إجمالي التجارة للدول الأعضاء. لذا فإن الأمر يتعلق بمحاولة إعادة تركيز التدفقات التجارية على المنطقة نفسها، أو تشجيع تقسيم العمل داخل المنطقة.

تغطي اتفاقية التجارة الحرة الأسيوية (**AFTA**) التجارة في السلع والاستثمار والخدمات، وتتكون من ثلاث اتفاقيات وهي:

✓ اتفاقية الآسيان لتجارة السلع (**ATIGA**):

- تلغي **ATIGA** جميع الرسوم الجمركية لجميع خطوط الإنتاج تقريبًا؛
- يسمح بشحن البضائع من ظهر إلى ظهر داخل البلدان الأعضاء؛
- يسمح بتراكم الآسيان: يمكن أن تؤخذ المواد الخام التي يتم الحصول عليها من دول أخرى أعضاء في الرابطة في الاعتبار عند تقييم معايير المنشأ للمنتجات النهائية المصنعة في دولة من الدول الاعضاء وهذا يسمح بالاستفادة من معايير المعاملة التفضيلية؛
- تبسيط إجراءات التصديق التشغيلية لقواعد المنشأ.

✓ اتفاقية إطار الآسيان بشأن الخدمات (**AFAS**): يحمي الوصول إلى السوق ويضمن بيئة تشغيل أكثر قابلية للتنبؤ لموردي الخدمات.

✓ اتفاقية الاستثمار الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (**ACIA**): حماية المستثمرين والاستثمارات في الآسيان. وهذا يخلق بيئة أكثر شفافية وتيسيرًا وأمانًا للمستثمرين.

رابعا– اتحاد البنولوكس BENELUX UNION

يشير مصطلح "البنولوكس" إلى الكيان المكون من ثلاث دول في أوروبا الغربية: بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. ويمكن اعتبار البنولوكس كأول مظهر من مظاهر حركة التكامل الاقتصادي التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تهدف إلى وضع قواعد للسلوك التجاري والنقدي الجيد القادر على تجنب العودة إلى الفوضى في مجال التجارة الدولية. حيث دفعت عوامل مختلفة دول البنلوكس إلى إنشاء اتحاد اقتصادي فيما بينها، أهمها الرغبة في الاستفادة من المزايا الناتجة عن التجارة الحرة والتقسيم الدولي للعمل.

بدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء الثلاثة بموجب اتفاقية نقدية في عام 1943 واتفاقية ذات طبيعة جمركية بحتة في عام 1948، لتؤدي في عام 1958 إلى معاهدة إنشاء اتحاد البنلوكس الاقتصادي.

يهدف اتحاد البنلوكس الاقتصادي، الذي تم إنشاؤه بموجب معاهدة 3 فبراير 1958، لفترة أولية مدتها خمسون عامًا، إلى توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة في المجالات التالية:

- حرية تنقل الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية؛
- السياسة التجارية المشتركة.

تم تنفيذ معاهدة البنلوكس في عام 1960، وبعد انتهاء صلاحية معاهدة 1958، تم التوقيع على معاهدة جديدة لمراجعة المعاهدة الأولية في 17 يونيو 2008 إلى أجل غير مسمى. تم التركيز في هذه المعاهدة على ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

- السوق الداخلي والاتحاد الاقتصادي؛
- التنمية المستدامة؛
- العدل والشؤون الداخلية.

يعتبر اتحاد البنلوكس نموذجًا ناجحا في تقوية التعاون الأوروبي لدرجة أن تطبيقه امتد إلى المستوى الأوروبي خاصة في مجال حرية تنقل الأشخاص (اتفاقيات شنغن)، السوق الداخلية (الاتحاد الاقتصادي) أو حتى التعاون الشرطي.

المحور الخامس: قضايا معاصرة في الجغرافيا الاقتصادية– الانتاج الزراعي وأزمة الغذاء في العالم

تعتبر الزراعة الركن الأساسي الذي اعتمدت عليه الحياة الاقتصادية منذ نشأتها الأولى، فالزراعة من الحرف البدائية التي استخدمها الإنسان منذ القدم وبسببها قامت الحضارات القديمة كم أنها الحل الأمثل لمعالجة مشاكل الغذاء في العالم. فالزراعة تعد من أرقى وسائل الحصول على الغذاء، وأوسعها انتشاراً على سطح الأرض، وأكثرها أهمية للمجتمعات البشرية، فهي تقدم العديد من الخامات الصناعية كالقطن، والكتان، والمطاط، وقصب السكر.

عرف الإنسان الزراعة في وقت متقدم، إذ ترجع الأدلة على امتهان الإنسان الزراعة إلى سنة 7000 قبل الميلاد، ويأتي القمح والشعير في مقدمة المحاصيل التي نجح الإنسان في زراعتها، وأخذت النطاقات الزراعية في الاتساع والانتشار بعد ذلك في أحواض أنهار النيل، ودجلة، والفرات، والسند، والجانج خلال الألف الخامسة قبل الميلاد.

واختلفت المحاصيل، التي زرعها الإنسان لأول مرة من إقليم إلى آخر، تبعاً لخصائص البيئة الطبيعية، رغم تصدر الحبوب والتمر قائمة هذه المحاصيل، فبينما ساد القمح والشعير بصفة خاصة أقاليم الزراعة في مصر وغربي آسيا وأوروبا، ساد الأرز في جنوب وشرق آسيا، والذرة في الأمريكتين، والمحاصيل الدرنية في الأقاليم المدارية المطيرة.

1. تعريف الزراعة، وظيفتها واهميتها

الزراعة هي النشاط الموجه لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات والدواجن لتوفير الأغذية، الاعلاف والخيوط النسيجية. وهي بمفهومها الحديث تتمثل في ما يقوم به المزارعون من أجل تنمية الانتاج النباتي والحيواني وتحسينه، من أجل توفير متطلبات الإنسان من المنتجات النباتية والحيوانية.

وتشمل الزراعة بمفهومها الواسع:

- زراعة المحاصيل وغيرها من النباتات والأشجار؛
- الصيد بأنواعه المختلفة؛
- الرعي وتربية الحيوانات والأسماك والنحل؛

وتكمن وظيفة الزراعة في العناصر التالية:

- توفير الغذاء للإنسان والحيوان؛
- توفير المواد الاولية اللازمة للصناعة مثل القطن ولب الخشب والمطاط والزيوت النباتية؛
- توفير بيئة عمل ونشاط للإنسان.

2. أنماط الزراعة في العالم

ان تفاعل مجموعة العناصر الطبيعية من مناخ وتربة وسطح مع مجموعة العوامل البشرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسكانية، هو الذي يحدد نمط الزراعة، ويترتب عن ذلك تعدد أنماط الزراعة في العالم واختلافها من مكان إلى آخر تبعا لمدى استغلال الإنسان للبيئة والأرض ومدى تكيفه معها.

يمكن تقسيم الزراعة في العالم تبعا لنوع المحاصيل المزروعة، والغرض من زراعتها، والأساليب المستخدمة في العمليات الزراعية، ومدى توافر مقومات الإنتاج، إلى قسمين رئيسيين هما: الزراعة البدائية والزراعة الراقية.

اولا– الزراعة البدائية: يقصد بها تلك الزراعة التي تمارس بأساليب وطرق لا تختلف عن تلك التي اتبعها إنسان عصور ما قبل التاريخ، وتمارس في نطاق كبير من أفريقيا، وفي بعض أجزاء من آسيا: كالأجزاء الداخلية من بورما وتايلاندا وفي بعض جزر الفلبين وإندونيسيا وفي أمريكا الوسطى والجنوبية. وتشغل الزراعة البدائية 62% من الأراضي الزراعية المدارية، وتتميز بأنها تعتمد على العمل اليدوي والوسائل الأولية البسيطة، كما أن إنتاجها لتلبية حاجات المزارعين الغذائية فقط. ويمكن تقسيمها إلى نمطين فرعيين هما: الزراعة البدائية المتنقلة والزراعة البدائية المستقرة.

أ– الزراعة البدائية المتنقلة: إن أهم ما يميز هذا النمط هو التنقل، ويرجع ذلك إلى أن الناس يستخدمون الأرض لفترة قصيرة ثم تترك الأرض لتستعيد قوتها بعد عدة سنوات. تنتشر هذه الزراعة في المناطق الاستوائية والمدارية المطيرة والحارة بين القبائل البدائية التي تزرع باستخدام الطرق البدائية معتمدين على خصائص المنطقة الحارة من ارتفاع في الحرارة الذي يسرع في نضج المحاصيل، واستمرار سقوط المطر، وتتسم هذه الزراعة بالتنقل باستمرار بسبب فقدان التربة لخصوبتها. وتشغل 45% من الأراضي الزراعية في الغابات الاستوائية في حوض الأمازون والكنغو وفي بعض أجزاء من جزر اندونيسيا، وفي بعض أجزاء من الهند وسري لانكا جنوبي الصين.

ب– الزراعة البدائية المستقرة: وهي نمط من الزراعة التي تعتمد على الأساليب البدائية لكنها تتميز بأنها مستقرة ولا تسهم إلا بنصيب ضئيل في التجارة. وتشغل 17% من الأراضي الزراعية المدارية وتسود في المناطق المدارية المرتفعة في الأحواض المنتشرة بين الجبال، وتنتشر في كثير من أقطار العالم العربي في بلاد المغرب العربي والصومال وتعتمد على ري الأفلاج او ما يعرف بالفجارات في شمالي أفريقيا.

ثانيا– الزراعة الراقية: تعتبر الزراعة الراقية وليدة السهول النهرية، حيث يتوافر الماء وحيث تتوافر التربة الخصبة التي تتجدد خصوبتها كل عام بسبب الإرسابات التي تجلبها مياه الفيضان. وللزراعة الراقية أنماط عديدة وفق أسس متنوعة سوف نستعرضها فيما يلي:

أ– وفق المساحة وعدد السكان: تقسم انماط الزراعة وفقا للمساحة وعدد السكان الى:

- **الزراعة الكثيفة** Intensive Agriculture: ينتشر هذا النمط من الزراعة في الجهات المزدحمة بالسكان، حيث يشتد الضغط على الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى استغلال كل المساحات الممكن زراعتها، للحصول على أكبر إنتاج من المحاصيل، ويتركز هذا النمط في الجهات الكثيفة السكان، لذا يعتمد هذا النمط على الجهود البشرية أكثر منه على الآلة الزراعية. أهم ما يعتمد عليه هذا النمط من الزراعة هو زراعة الأرض أكثر من مرة بأكثر من محصول على مدار العام مما يضر بالأرض الزراعية، ومثل المحصول الزراعي فإن الزراعة الكثيفة تطبق أيضا على الحيوانات والأسماك. وينتشر هذا النمط الزراعي في

البلاد المزدحمة بالسكان وحيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة كما هي الحال في الصين والهند ومصر وأجزاء من غربي أوروبا وشرقي الولايات المتحدة الأمريكية. ويتميز هذا النمط الزراعي بعدم استعمال الآليات الزراعية، بل يكون الاعتماد أساسا على الأيدي العاملة. ويتم زيادة الإنتاج الزراعي من خلال: استخدام الأسمدة، واستخدام الدورات الزراعية لأنها تعطي أكثر من محصول واحد، وأكثر من غلة واحدة في السنة. وتستخدم وسائل الري المختلفة في المناطق التي تقل فيها الأمطار، كالأنهار (مصر والسودان والعراق)، والآبار والعيون (جنوب الجزائر وفي المملكة العربية السعودية). وتعاني الزراعة الكثيفة من مجموعة من المشاكل المتمثلة في: الازدحام السكاني، ومشاكل سوء التغذية، كما لا تتنوع محاصيلها نتيجة للملكيات الفردية المفتتة.

- **الزراعة الواسعة** Extensive Agriculture: تنتشر الزراعة الواسعة في المناطق السهلية في العالم الجديد، وخاصة في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، والأرجنتين، والبرازيل، وتمتد في هذه الدول مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، بينما تقل أعداد السكان نسبياً، لذا يقل الضغط السكاني على الأرض، مما أدى إلى الاعتماد على الآلات في العمليات الزراعية، ويتسم هذا النمط الزراعي بزيادة الملكيات الزراعية الفردية الكبيرة. كما يتميز باعتماده على محصول واحد مثل القمح أو الذرة مثلاً، لذا يتسم الإنتاج بعظم كمياته، وجودته، وارتفاع قيمته. وتتميز المناطق التي تمارس فيها الزراعة الواسعة بوفرة رؤوس الأموال، ووفرة الأراضي الصالحة للزراعة، وتوفر وسائل النقل بأسعار معقولة، إلى جانب وفرة الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي في مجال الزراعة. وغالبا ما تتميز الزراعة الواسعة بالتخصص في زراعة محصول واحد في مساحات شاسعة وتسهم بنصيب كبير في التجارة الدولية، ولذلك فمن أهم مشكلاتها تسويق المحصول الضخم الذي يحتاج إلى صوامع لتخزينه ،وسكك حديدية في صورة شبكة لنقل المحصول إلى مدن الاستهلاك الرئيسية، وتثبيت الأسعار في شكل إعانات حكومية حتى لا يقل الدخل الريفي كما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

ب– وفق الغرض من الإنتاج: تقسم انماط الزراعة وفقا للغرض من الانتاج الى:

- **الزراعة المعاشية أو زراعة الاكتفاء الذاتي:** تمارس في المناطق المنعزلة كالمناطق الجبلية أو المناطق التي لا ترتبط بوسائل نقل رخيصة تسهم في نقل المحاصيل الزراعية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق، والغاية منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **الزراعة التجارية:** تنتشر في كثير من دول العالم وتتخصص في إنتاج المحاصيل التي تحقق ربحا كبيرا، ويهدف هذا النمط من الزراعة إلى توفير الغلات التي تقوم عليها كثير من الصناعات، ومن هذه الغلات: القطن في أمريكا وآسيا، قصب السكر في أمريكا الوسطى، المطاط في آسيا، الكاكاو وزيت النخيل في أفريقيا، البن في أمريكا الجنوبية. وحتى تحقق الزراعة التجارية المتخصصة أغراضها، فلابد من وجود الأراضي الرخيصة من ناحية،

ومن توفير الأيدي العاملة المحلية من ناحية أخرى بالإضافة لتوافر وسائل النقل الرخيصة، وأن تسود حرية التجارة بين الدول دون وجود نظام للحصص أو ضرائب جمركية أو تكتلات تجارية، لأن كل هذه الأمور لا تشجع على قيام التخصص في إنتاج المحاصيل الزراعية لأن مثل هذه المحاصيل ستجد صعوبات كبيرة في التسويق. وتقوم الزراعة في مثل هذه المزارع على أسس علمية حيث تقاوم الآفات وتستنبت الأصناف التي تتميز بإنتاج وفير.

- **الزراعة المختلطة:** هي نمط زراعي يجمع بين إنتاج المحاصيل الزراعية التجارية وتربية الماشية. وقد انتشر هذا النمط في أوروبا من ايرلندا غربا إلى سهول روسيا شرقا، وامتد أيضا من أمريكا الشمالية ويصل إلى أوجه في نطاق الذرة. وتنتشر الزراعة المختلطة كذلك في سهول الأرجنتين، وفي جنوب شرقي أستراليا، وجنوبي أفريقيا ونيوزيلندا. وأهم المحاصيل التي تزرع في الزراعة المختلطة الحبوب، كالذرة وفول الصويا والقمح والشعير.

3. الأقاليم الزراعية الكبرى

أهم الأقاليم الزراعية في العالم هي:

اولا– اقليم البحر المتوسط: يتميز بوجود شتاء رطب معتدل وصيف حار جاف، ولا تتجاوز المساحات التي يسودها هذا المناخ 2% من مساحة اليابس في العالم مما يجعل قيمة الإنتاج في هذا الإقليم محدودة ومعظم المحاصيل تزرع للاستهلاك المحلي. وتعتبر الحبوب من اهم المحاصيل الزراعية في هذا الإقليم وخصوصا القمح، ويعد الزيتون والأعناب أهم الأشجار المثمرة بالإضافة إلى التين والنخيل. وهناك أربع مناطق أخرى تتميز بمناخ البحر المتوسط وتقع بعيدا عن حوض البحر المتوسط، وهذه المناطق هي: كاليفورنيا، وسط شيلي جنوب أستراليا ومقاطعة الكاب في جنوب افريقيا.

ثانيا– اقليم المناطق المدارية: تشغل المناطق المدارية مساحات واسعة من قارة أفريقيا وجنوب آسيا، وجنوب الولايات المتحدة ومعظم أمريكا اللاتينية وشرق وشمال أستراليا. وتتميز المناطق المدارية بأنها تتخصص في إنتاج المطاط والبن والكاكاو وقصب السكر والقطن وزيت النخيل. ويمكن أن نوجز أهم خصائص الإنتاج الزراعي في الأقاليم المدارية في النقاط الآتية :

1– تنوع الإنتاج الزراعي بين محاصيل تجارية هامة كالمطاط والشاي والكاكاو، ومحاصيل معاشية مثل الذرة وهناك أيضاً المحاصيل الزراعية الصناعية مثل القطن وقصب السكر.

2– تنوع الهدف الإنتاجي في الزراعة المدارية بين زراعة معاشية وزراعة تجارية.

3– تتميز بالتخصص في الإنتاج ولهذا تتعرض كثيرا لمشاكل خاصة بالتسويق أحيانا وبالآفات الزراعية أحيانا أخرى، أو نتيجة لتقلب الأسعار وانخفاضها.

4– تعتبر مصدرا هاما لكثير من المحاصيل الغذائية مثل الأرز والذرة ومحاصيل الزيت والموز والقطن.

ثالثا– اقليم المناطق الجافة: تغطي الأقاليم الجافة ما بين 33% إلى 36% من مساحة اليابس، ويعيش في تلك المناطق 4% من سكان العالم. ولعل أهم ما يعوق استغلال كثير من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الجافة هو قلة المياه، لذلك يتم الاعتماد على الري بمياه الآبار، والقنوات والأفلاج.

4. دراسة الانتاج الزراعي النباتي

ينقسم الإنتاج الزراعي إلى قسمين رئيسين هما: الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. فالإنتاج النباتي يقصد به دراسة جميع أنواع المحاصيل الزراعية التي يستخدم انتاجها في الأغراض والحاجات الإنسانية المختلفة سواء كانت غذائية أم صناعية. ويتم تصنيف المحاصيل ضمن عدة مجموعات اهمها: الحبوب، البقوليات، الألياف، محاصيل السكر والمنبهات، العلف، الفواكه والحمضيات والتمور ... الخ. اما الانتاج الحيواني فيهتم بدراسة منتجات الثروة الحيوانية، التي أهمها اللحوم والألبان والبيض، وكلها تحتوي على نسبة عالية من البروتين، ويساهم الانتاج الحيواني بنحو 30% من إنتاج الغذاء في العالم ويعتمد على كل من حرفتي الرعي والصيد.

اولا– اهم المحاصيل الزراعية في العالم: تعتبر زراعة الحبوب من اقدم المحاصيل الزراعية في العالم واهمها، بالإضافة للمنبهات كالشاي والقهوة وقصب السكر والقطن والموز.

أ– الحبوب: تنتشر زراعة الحبوب في العالم وتغطي مساحات كبيرة من المساحات المزروعة، ويعد القمح من أقدم الحبوب الغذائية التي عرفها الإنسان ومن أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في العالم وأكثرها انتشارا في التجارة الدولية، متبوعا بالأرز والذرة.

محصول القمح: يتباين إنتاج القمح العالمي من سنة إلى أخرى اعتمادا على ملائمة الظروف البيئية لهذا المحصول إضافة إلى العوامل البشرية. وتتصدر قارة آسيا الإنتاج العالمي للقمح (الصين ثم الهند)، بينما تحتل أوروبا المرتبة الثانية (فرنسا ثم ألمانيا وانكلترا) من حيث الإنتاج، ثم الامريكيتين في المرتبة الثالثة (الولايات المتحدة ثم كندا ثم الأرجنتين)، وتتأخر أفريقيا في الإنتاج العالمي ويعود ذلك إلى التخلف ونقص إنتاجية التربة منه وانتشار الآفات الزراعية وقلة استخدام الأساليب العلمية.

اما بالنسبة للتجارة الدولية فتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم في صادرات القمح متبوعة بكل من كندا وفرنسا واستراليا أي ما يمثل 80% من تجارة القمح الدولية. وتتصدر آسيا الواردات من القمح، متبوعة بأوروبا وروسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى.

محصول الارز: يأتي الأرز بعد القمح في الأهمية الغذائية ويحتل المركز الثاني بين المحاصيل، إلا انه يبقى سلعة بيتية فلا يدخل منه في التجارة الدولية سوى 5% والباقي يستهلك في الدول المنتجة له، وتتصدر الصين والهند الإنتاج العالمي بحوالي النصف. بينما تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند قائمة الدول المصدرة للأرز بحوالي الربع، أما أكبر الدول المستورد له فهي الصين حيث تصدر النوعية الجيدة وتستورد الأقل جودة، وتستورد القارة الأفريقية الخمس من تجارة الأرز.

محصول الذرة: تعتبر الذرة ثالث الحبوب انتشارا وأهمية بعد القمح والأرز، وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول المنتجة لمحصول الذرة. وتعد قارة آسيا هي القارة الثانية في انتاج الذرة، وتأتي الهند في مقدمة الدول الآسيوية المنتجة لمحصول الذرة، وتأتي قارة أوروبا بالمركز الثالث في انتاج الذرة. وتأتي كل من قارتي أمريكا الجنوبية وافريقيا في المرتبة الاخيرة في انتاج الذرة.

ب– المنبهات: يعتبر كل من الشاي والبن والكاكاو من المحاصيل الرئيسية في محاصيل المنبهات والتي تعد من المحاصيل المدارية.

محصول الشاي: يعتبر اهم محاصيل المنبهات وأكثرها انتشارا، وشجيرة الشاي من النباتات دائمة الخضرة تعطي انتاجا على مدار السنة من خلال قطف الاوراق الناضجة، إلا أنها لا تتحمل الجفاف ولا درجات الحرارة المنخفضة. وتتصدر آسيا قارات العالم في انتاج الشاي بحوالي 85% من الانتاج العالمي، وتحتل افريقيا المركز الثاني بحوالي 13% من الانتاج العالمي ثم امريكا الجنوبية في المركز الثالث. وتأتي الهند والصين وسريلانكا على رأس قائمة الدول المنتجة له وتعتبر اوروبا على رأس القارات المستوردة له.

محصول البن: نبات البن عبارة عن شجيرات صغيرة تعطي ثمارها على هيئة حبوب متوسطة الحجم تقطف مرتين او ثلاث مرات في السنة. تعتبر البرازيل اهم الدول المنتجة والمصدرة للبن اذ يقدر ما تنتجه بحوالي 25% من الانتاج العالمي، وتحتل كولومبيا المركز الثاني بحوالي 10% من الانتاج العالمي وتعتبر الدول المتقدمة الدول المستوردة الرئيسية للبن.

محصول الكاكاو: شجرة الكاكاو من نباتات المناطق المدارية وتعمر لبضع عشرات من السنين ولا تعطي انتاجا الا بعد 6-7 سنوات من زراعتها وتحتاج الى درجات حرارة مرتفعة وأشعة شمس غير مباشرة. تحتل قارة افريقيا المركز الاول في انتاج الكاكاو، وتتصدر ساحل العاج الدول العالمية والإفريقية في انتاج الكاكاو، بينما تأتي القارة الاسيوية بالمركز الثاني، واخيرا قارة امريكا الجنوبية في المركز الثالث. وتعتبر البرازيل اهم الدول المنتجة للكاكاو خارج القارة الافريقية.

ثانيا– أهم المشاكل التي تواجه الانتاج الزراعي: يعاني الانتاج الزراعي من مجموعة من المشاكل التي تؤثر على حجم الانتاج العالمي منه لاسيما وان هناك طلب متزايد عليه والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

أولا– التصحر: ويقصد به فقدان الأرض لخصوبتها وهذا نتيجة لبعض العوامل الطبيعية كالجفاف وارتفاع درجة الحرارة وانجراف التربة وهبوب العواصف، ونتيجة كذلك لبعض العوامل البشرية كالرعي الجائر وقطع الأشجار.

ثانيا– قلة الأراضي الزراعية: أي تناقص المساحات المخصصة للزراعة بسبب الزحف او التوسع العمراني.

ثالثا– الضغط على الأراضي الزراعية لتوفير المستلزمات اللازمة للاستهلاك: نظرا للزيادة السكانية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

رابعا– نقص المياه: من أخطر المشكلات التي تواجه الزراعة حيث لا زراعة بدون ماء، مع العلم أن المساحة التي لا تصلح للزراعة بسبب نقص المطر تعادل 20% من مساحة اليابس.

خامسا– قلة الاستثمار في النشاط الزراعي: نتيجة لتوجه الاستثمار للقطاعات الصناعية والتجارية التي تحقق ربحا أكبر.

سادسا– التلوث: يعد من مشكلات العصر ويعرف بخلل في المنظومة الطبيعية المحيطة بالإنسان سواء بالزيادة أو النقصان، وأهم أنواعه: التلوث الجوي وهو انبعاث الغازات السامة في الهواء وتلوث التربة عن طريق التملح أو المياه الملوثة أو كثرة الأسمدة ... إلخ.

سابعا– قلة البحوث العلمية الزراعية: كنتيجة لقلة رأس المال المخصص للأبحاث، عدم وجود كفاءات علمية كالأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين وعدم توفير مراكز للأبحاث الزراعية.

5. ازمة الغذاء في العالم

بدأ التحدث عن ازمة الغذاء في العالم في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ففي الوقت الحاضر هناك اكثر من مليار ونصف نسمة يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم، وما يقارب 40 مليون نسمة يموتون جوعاً في السنة، بسبب نقص الغذاء وغالبيتهم في الدول النامية. وبالمقابل نجد أن الدول المتقدمة تسجل وفرة في الغذاء ومشكلة في تخزينه، لذا تلجأ أحيانا إلى رميه في البحر حفاظا على أسعاره العالمية.

اولا– أسباب أزمة الغذاء: تختلف أسباب الازمة الغذائية في العالم من منطقة الى أخرى إلا أن هناك عوامل رئيسة ادت لتفاقمها أهمها:

أ– النمو السكاني والتحضر: النمو السكاني من أهم المشكلات المسببة لازمة الغذاء حيث يتزايد السكان على طريقة متتالية هندسية (التضاعف)، بينما يتزايد الغذاء بمتتالية عددية (على التوالي)، فنمو السكان لا يتوافق مع نمو الغذاء. ولاشك أن هذا التزايد يحدث على حساب المناطق الصالحة لإنتاج الغذاء، الأمر الذي يقلل من نصيب الفرد من هذه المساحات وبتالي تحدث المجاعة، بالإضافة للحاجة للسكن والذي يكون على حساب الأراضي الزراعية.

ب– الصراعات المحلية: الصراعات القبلية والعرقية في مختلف دول العالم تكون على حساب إنتاج الغذاء الذي ستحصل عليه من الخارج بمبالغ ضخمة مما يحد من مجهودات التنمية في هذه الدول.

ج– سوء التخزين: يتعرض كثير من المحصول الغذائي للتلف أو فوات الصلاحية بسبب سوء التخزين.

د– التباين الجغرافي في إنتاج الغذاء: هناك بعض الدول في كل من أستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية لديها فائض في إنتاج الغذاء بينما دول اخرى تعاني من نقصه، وهذا نتيجة لتباطؤ النمو السكاني او لانفجاره في هذه الدول.

هـ– انتشار الفقر: يعد الفقر من أسباب المجاعة، فالغذاء يجد طريقه الى الأسواق التي يستطيع سكانها الدفع، لأن الهدف الرئيسي للإنتاج هو الربح.

و– المشكلات البيئية: يعاني العالم من التلوث والأمراض والآفات التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات، ونتيجة لزيادة السكان يحدث ضغط على الموارد المنتجة باستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية وقطع الغابات أو حرقها أو تجريف التربة.

ز– السياسات الحكومية: التي ترتكز على شراء الأسلحة خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الديون دون فائدة للسكان غير تثبيت دعائم الحكم غير المرغوب فيه.

ح– قلة دعم موارد الغذاء: تعاني غالبية الدول النامية من قلة المخصصات الداعمة للموارد الزراعية، في حين نجد أن غالبية الدول الغنية كدول الإتحاد الأوروبي واليابان وكندا والولايات المتحدة وسويسرا والنرويج تقدم مخصصات مالية بمليارات الدولارات لدعم هذا القطاع.

ط– ارتفاع أثمان المواد الغذائية: فأسعار المواد الغذائية ترتفع باستمرار في الاسواق العالمية والمحلية وهذا نتيجة لارتفاع تكاليف الشحن، ولزيادة الطلب مقارنة بالعرض ولارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية.

ك– صعوبة وصول الغذاء لمحتاجيه: توفر الغذاء لا يعني بالضرورة وصوله الى محتاجيه، فهناك من العوامل ما يعيق وصول إمدادات الغذاء كصعوبة المواصلات، البعد عن مناطق الإنتاج، وعورة المنطقة الجغرافية، تساقط الامطار او الثلوج او الأعاصير، الحروب والخلافات السياسية والاختلافات المذهبية.

ثانيا– الحلول المقترحة: يراهن كثير من الخبراء الغذائيين حدوث فائض من السلع الغذائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والتي أطلقوا عليها إسم الثورة الخضراء The Green revolution حيث يتم إنتاج كميات كبيرة من الغذاء عن طريق تهجين الجينات الوراثية التي تدخل في إنتاج القمح والأرز والذرة، ويمكن زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق:

1- توفير بيانات عن التربة الزراعية: لمعرفة مدى تأثير طرق الري على زراعة نوعيات معينة من المحاصيل الزراعية التي لا تحتاج لكميات كبيرة من المياه.

2- التقليل من تحول الأراضي الزراعية الى استخدامات اخرى: نتيجة لزيادة عدد السكان والتوسع العمراني والصناعي، وتشير التقارير الصادرة من البنك الدولي ومنظمة الفاو الى أن العالم سيفقد حوالي 150 مليون هكتار من الأراضي الزراعية لأغراض غير زراعية الأمر الذي سيقلل من إنتاج الغذاء.

3- وضع إستراتيجية لتطوير وإدارة التربة الزراعية: العالم يواجه خطر اسمه تدهور التربة الصالحة للغذاء خاصة بسبب التصحر، وإذا استمر الحال على ما هو عليه سيفقد العالم قرابة 5% من الأراضي الزراعية.

4- زيادة استخدام المخصبات الزراعية في المناطق الفقيرة وفي الدول المتخلفة وهذا يعني زيادة في إنتاجها.

5- التقليل من تأثير القوارض والآفات الزراعية: لا أحد ينكر تأثيرها السلبي على الإنتاج الزراعي فهناك 40 كجم من أصل 100 كجم تتلف في جميع أنحاء العالم بفعل القوارض والحشرات والفطريات ويمكن أن نأخذ الجراد كمثال الذي يقضي علي الأخضر واليابس في مساحة 5 آلاف كم مربع.

6- تطوير خدمات الري الزراعي: هناك عدة مناطق في العالم لازالت تعاني من مشكلة الري فأسلوب الري التقليدي يهدد كميات كبيرة من المياه.

7- الاستفادة القصوى من الأرض الزراعية: عن طريق الزراعة الكثيفة أو المختلطة.

8- تطوير مصادر أخرى للغذاء: مثل اليابان على الطحالب، الكوريين على مخلفات الحبوب.

9- تحفيز المزارعين بالمكافآت المادية لأفضل إنتاج.

المحور السادس: قضايا معاصرة في الجغرافيا الاقتصادية– تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد العالمي وعلى أزمة الغذاء في العالم

1. أثار الحرب على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاديات الدول

الحرب الروسية الاوكرانية التي اندلعت عقب اجتياح روسيا لاوكرانيا بتاريخ 24 فيفري 2022، وإن كانت تؤثر مباشرة على اقتصاد البلدين الا أن تداعياتها ستمتد الى الاقتصاد العالمي وستمس انعكاساتها مختلف دول وأقاليم العالم. وعلى الرغم من أن أوكرانيا وروسيا تشكلان ما لا يزيد عن 2.5% من صادرات التجارة العالمية إلا أنهما في غاية الأهمية في قطاعات معينة.

أولا– التأثير على أسعار النفط والغاز: تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والسعودية، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. فحظر النفط الروسي سيؤدي إلى عواقب وخيمة على السوق العالمية:

– انتجت روسيا 10.5 مليون برميل نفط يومياً في عام 2020 وصدّرت ما بين خمسة إلى ستة ملايين برميل، كانت نصف صادراتها إلى أوروبا.

– هذه الحرب أدت الى انتقال سعر برميل النفط من 90 دولار الى 140 دولار بعد أسبوعين من الاجتياح. وقد تدفع بأسعار النفط إلى أكثر من 200 دولار للبرميل الواحد، وقد تصل الى مستوى غير متوقع، سيصل إلى 300 دولار للبرميل إن لم يكن أكثر.

– لا تؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى رفع سعر الوقود فحسب، بل إلى زيادة أسعار كل السلع.

– يزداد التضخم لأن الوقود والطاقة من التكاليف الأساسية في تصنيع ونقل البضائع.

– قد يؤدي هذا المزيج إلى صدمة "تضخمية مصحوبة بركود"، يحدث "التضخم المصحوب بالركود" عندما يواجه اقتصاد الدولة ارتفاعاً في الأسعار وركوداً في نفس الوقت.

ثانيا– التأثير على أسعار المواد الغذائية: تعد أوكرانيا وروسيا مصدرين رئيسيين للمواد الغذائية الأساسية، وقد أثرت الحرب بالفعل في إنتاج المحاصيل، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار. فعلى سبيل المثال تأثرت إمدادات القمح والذرة بسبب غزو روسيا لأوكرانيا.

– تمتلك أوكرانيا ثلث التربة الأكثر خصوبة في العالم و45 % من صادراتها مرتبطة بالزراعة. وتعد من المصدرين الرئيسيين لبذور اللفت والشعير والذرة والقمح والدواجن في العالم.

– تنتج كلا من روسيا وأوكرانيا 14في المئة من القمح العالمي وتوفران نحو 30 بالمئة من صادرات القمح عالميا. وبعد الغزو، ارتفعت أسعار الحبوب وزيوت الطهي.

– كلا البلدين من المنتجين الكبار لزيت الذرة وزيت دوار الشمس.

– ستؤثر الاضطرابات في إمدادات الحبوب على المستوردين في الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا. فلبنان يشتري معظم قمحه من روسيا أو أوكرانيا، وكذلك مصر وتركيا. ويعتمد السودان ونيجيريا وتنزانيا والجزائر وكينيا وجنوب إفريقيا على الحبوب المستوردة من روسيا وأوكرانيا. كما أن في أفريقيا 35 بلدا من أصل 55 في القارة تستورد القمح وحبوبا أخرى من روسيا وأوكرانيا، و 22 دولة تستورد الأسمدة من البلدين.

– ستواجه دول الاتحاد الأوروبي نقصا في زيت عباد الشمس، حيث يأتي ما مجموعه 46.9 في المئة من الصادرات من أوكرانيا بينما يأتي 29.9 من روسيا، خاصة مع إغلاق الموانئ الأوكرانية فإن البلد يواجه صعوبات في التصدير.

– بينت الدراسات التي يجريها حاليا بنك التنمية الإفريقي أن أسعار المواد الغذائية سوف ترتفع بنسبة 20–50 في المئة في الكثير من البلدان.

ثالثا– ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة بعض السلع: يعد قطاع التنجيم الروسي في غاية الأهمية لتوريد بعض المواد الخام مثل معدن البلاديوم المهم في صناعة السيارات والذي تنتج روسيا منه 40 في المئة من مجمل الإنتاج العالمي.

– تواجه سلاسل الامداد لقطاع صناعة السيارات احتمال حصول اضطرابات في الواردات، نظرا لأن العديد من القطع الأساسية مصدرها أوكراني.

– كما ارتفعت أسعار مواد أولية أخرى بشكل حاد، مثل النيكل والألومنيوم التي تُستخدم في عدة منتجات من الهواتف الجوالة إلى السيارات.

رابعا– ارتفاع أسعار الأسمدة: تُعد روسيا أكبر مصدر للأسمدة كالبوتاس والفوسفات التي تُستخدم في الزراعة من أجل تمكين النباتات والمحاصيل من النمو. فإمدادات الأسمدة ستتأثر وسترتب عنها ارتفاع أسعارها كما أن أسعار الأسمدة سترتفع كذلك بسبب ارتفاع أسعار الغاز.

– إذ يحصل نصف سكان العالم على الغذاء نتيجة الأسمدة، وإذا لم يتم تسميد بعض المزروعات، فإن المحصول سينخفض بنسبة 50 في المئة.

خامسا– ارتفاع تكاليف النقل: من المتوقع أن ترتفع تكاليف النقل البحري والجوي لأرقام عالية جداً بسبب غلق روسيا مجالها الجوي أمام 36 دولة، مما يعني أنه سيتعين على طائرات الشحن التحويل إلى طرق ملتوية، مما يؤدي إلى إنفاق المزيد على الوقود وربما تشجيعها على تقليل حجم حمولاتها. كما يتوقع ارتفاع أسعار الشحن في المحيطات لتتضاعف أو تزيد بمقدار ثلاث مرات لتصل إلى 30 ألف دولار للحاوية بدلا من 10 آلاف دولار للحاوية.

سادسا– زيادة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة: من المتوقع أن تؤدي زيادة أسعار الطاقة والغذاء إلى زيادة التضخم في البلدان النامية بما يصل إلى نقطة مئوية واحدة.

– في بعض البلدان التي تعاني بالفعل من التضخم، لا سيما في أوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية، قد تميل البنوك المركزية إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة وهذا سيكون عبئاً إضافياً على هذه الاقتصادات.
– وفي الوقت نفسه، فإن أجزاء من أوروبا الشرقية وألمانيا وإيطاليا وتركيا التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الغاز الروسي ستشهد أيضاً ارتفاعاً في تكاليف المعيشة.

2. تهدد الحرب بتعميق ازمة الغذاء في العالم وزيادة خطر المجاعة

الحرب الروسية الاوكرانية تعرض المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم لخطر المجاعة –خاصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– لأنها تؤثر في إنتاج الحبوب وتؤدي الى تضاعف أسعارها. فروسيا وأوكرانيا، اللتان تعرفان بـ"سلة خبز أوروبا"، تصدر نحو ربع إنتاج القمح العالمي، ونصف منتجات دوار الشمس، مثل البذور والزيت. وتبيع أوكرانيا أيضا الكثير من الذرة على مستوى العالم.
– في حين يمكن للولايات المتحدة والهند وأوروبا تعويض صادرات القمح جزئيا، يبقى الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة الى زيت دوار الشمس والذرة، حيث تعد أوكرانيا الأولى والرابعة عالميا على التوالي في صادراتهما.
– بعض الدول يمكن أن تتأثر بشكل خاص بالأزمة الحالية، بسبب ارتفاع نسبة الحبوب التي تستوردها حاليا من منطقة البحر الأسود. فعلى سبيل المثال، لبنان يستورد نحو 50 في المئة من الحبوب من أوكرانيا، وتعتمد دول مثل اليمن، وسوريا، وتونس على أوكرانيا باعتبارها سلة خبزها.
– اعتمادا على طول الحرب وشدتها، يمكن أن تبدأ في رؤية نقص في الشحنات التي تصل إلى القارة الأفريقية، وقد يتسبب ذلك في شح في الأغذية، ولا سيما في بلدان شمال أفريقيا، وإلى حد ما في شرق أفريقيا.
– النقص في الأسمدة يمكن أن يلحق أضرارا بالغة بالمحاصيل، كما أن ارتفاع أسعار الأسمدة بسبب زيادة أسعار الغاز بالجملة سيؤثر بشكل أكبر على أسعار المواد الغذائية ما يؤدي إلى "أزمة غذاء عالمية."
– عدد الأشخاص الذين يواجهون مجاعة محتملة بسبب الحرب الاوكرانية قد ارتفع بالفعل من 8 مليون إلى 13مليون.